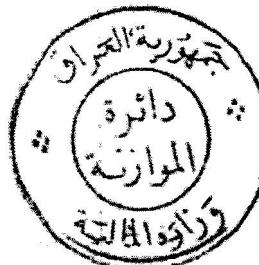




No.:

Date: / / ٢٠٢٠

العدد: ٢٢٨١٠
التاريخ: ٢٧/٣/٢٠٢٠



الى / الوزارات كافة / مكتب السيد الوزير

م / اعداد تقدیرات الموازنة الاتحادية للدولة لسنة ٢٠٢٠

تهدى هذه الوزارة تحياها
١- وبهدف اعداد تقدیرات الموازنة بشقيها الجاري والاستثماري لسنة ٢٠٢٠ واستناداً لاحكام الفقرة (٢،١) من القسم / ٦ / اعداد الموازنة من قانون الادارة المالية والدين العام رقم / ٩٥ / لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعداد تقدیرات موازنات الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة لسنة ١٠٢٠ رفق الاسس والتوجيهات المعقدة في هذه التعليمات اخذين بنظر الاعتبار الداروف والمستجدات الحالية والمتوقعة التي تحدد اهداف الموازنة المذكورة والتي تعكس الاولويات الضرورية للمرحلة الانتقالية والمنتهية بالآتي :-

اولاً : اعطاء الاولوية لتحقيق الامن والاستقرار وتوفير مستلزمات انجاح الخطط الامنية التي من شأنها مساندة المصالحة الوطنية .

ثانياً : حث الوزارات والدوائر والهيئات وانشئيات العامة للدولة على بناء القدرات الذاتية لفرض تمكناها من تقديم واباع الساجات والخدمات الاساسية للمواطنين عن طريق تربية القراءات واكتساب المهارات لجميع المستويات الوظيفية في دوائر الدولة .

ثالثاً : تحديد الاولويات الضرورية لتفعيل دور الدولة في تحريك النشاط الاقتصادي وضمن الموارد المالية المتاحة للموازنة .

رابعاً : العمل على صياغة آلية مناسبة لتحسين القراءات التنفيذية للوزارات بما يؤمن الوصول الى موازنة ذات مرونة عالية من اجل تحقيق الاهداف المترغبة لموازنة سنة ٢٠٢٠ من خلال الوصول الى رؤية متوسطة الامد تهدف الى تقليل العجز .

خامساً: السعي الى تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات بما يؤمن التقليل النسبي للعجز (التجوة) في الموازنة وتنحيف عبء الدين العام .

سادساً: توزيع التخصيصات بين النفقات الجارية ونفقات المشاريع الاستثمارية لتحقيق التوازن المطلوب بين تقديم الخدمات العامة وتحقيق معدل نمو اقتصادي مناسب يهدف التوسيع في عملية الاصدار واعادة الاصدار وتطوير البنية التحتية ل توفير القطاع المأهول لجذب الاستثمارات بعد الانتهاء بنظر الاعتبار التخصيصات التي جرت على موازنة عام ٢٠١٩ واعادة النظر بأولويات برامج الوزارة وتشكيلاتها بادرج الاولويات التصویي حصراً من اجل الضغط وترشيد الانفاق وفي ضوء الموارد المالية المتاحة .

(١)



No.:

Date: / / 20



سابعاً : التركيز على اعصر البنية التحتية ل توفير و تهيئة مستلزمات البناء الاقتصادي و توفير الفد للطاقة والمواصلات للمواطنين .

ثامناً : من اجل الوصول الى الاهداف المترخدة للموازنة سنة ٢٠٢٠ تتحدد الاولويات بالتركيز على تحسين القرارات في مجالات الامن والدفاع الوطني ومشاريع القطاع النفطي والطاقة الكهربائية وخدمات البنية التحتية الأساسية والارتكازية والعمل على امتصاص او معالجة البطالة من خلال تنمية القطاعات والأنشطة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية والرأسمالية وبناء القدرات كذلك العمل على تحسين البيئة وضمان حقوق الانسان .

٩- لما نقدم وبهدف الوصول الى تغيرات معقولة للموازنة الاتحادية دون مبالغة وفي حدود القرارات التنفيذية والمواد المتاحة يتبع على ممثلي الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة الاخذ بنظر الاعتبار ما يأتي :-

اولاً : تحدد المؤشرات والابولويات التي سوف تعتمد لدى وزارتك في اعداد تغيرات موازنة عام ٢٠٢٠ بشقيها الجاري والاستثماري مع مراعاة ماجاء في كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ش.ر.م.١٠/١/٤٣٩٨ في ٢٠١٩/٢/٧ اعاماً ٤٣٩٨ في شأن مراجعة البرنامج الحكومي وتحديد اولويات المشاريع الحكومية وتحديد اولويات المشاريع الاستثمارية وماتم طرحه في ورقة العمل التي نفذتها وزارة التخطيط لهذا الغرض .

ثانياً : اعتماد مبدأ الشفافية عند وضع التغيرات بما يؤمن الوقوف على التخصيصات الفعلية وفي ضوء الاحتياجات الفعلية والقدرات الحقيقة للتنفيذ .

ثالثاً : عند اعداد تغيرات الموازنة الجارية يجب الاخذ بنظر الاعتبار تأمين النفقات الجارية للمشاريع الاستثمارية المنجزة والمتوعد تشغيلها خلال عام ٢٠٢٠ على النفقات الجارية مع وضع التغيرات اللازمة لصيانة وتأهيل موجودات المشاريع الاستثمارية العاملة .

رابعاً : عدم ادراج مشاريع جديدة الا في حالة الضرورة الفصوى و للمشاريع التي لها مسار مباشر للخدمات المقدمة للمواطنين والطرف الطارىء والتي تحقق اهداف سريعة او اضافة طفقات جديدة للاقتصاد الوطني و عند توفر القطاع المالي وان يتم ادراج المشاريع الاستثمارية الجديدة وفق الية تضعها وزارة التخطيط وتوخذ بنظر الاعتبار الالتزامات المترتبة عليها في تنفيذ المشاريع المستمرة والقدرة التنفيذية للوزارة والموارد المالية المتاحة مع مراعاة الالتزام بما ورد بقرار مجلس الوزراء الوارد بكتابته المرقم ٥٧٢ في ١٩/١٢/٢٠١١ .

جمهوريّة العراق
وزارَة المُاليَّة

الدَّائِرَة / اعْدَادِ المَوَازِنَةِ الْجَارِيَّةِ / ٥٠

العَدُد / ١٠١١

التَّارِيخ: ٢٠ / ١ / ٢٠١٩

Republique d'Iraq
Ministry of Finance



No.:

Date: ٢٠١٩ / ١ / ٢٠



خامساً : ضرورة التركيز على انجاز المشاريع المستمرة التي تسبب انجازها متقدمة وكتاب لجنة التخطيط والتنمية (س.ل.٥٧٢) في ١٢/١٩/٢٠١٩ وفق التوقيتات الزمنية المحددة لغرض انجاز وتنفيذ اكبر عدد من مشاريعها في حين التشغيل وضرورة التركيز على اتخاذ المشاريع المستمرة التي تسبب انجازها متقدمة بالاستفادة من مخرجات انجازها .

سادساً : التأكيد على أهمية تنفيذ المشاريع من قبل الشركات والمقاولين المحليين الا في الحالات التي تتطلب الخبرة الأجنبية وذلك تماشياً مع استراتيجية الدولة المعتمدة في توفير فرص العمل والاسهام في تقليل البطالة .

سابعاً : يجب ان تقتصر الشاريع الجديدة المقترحة بدراسة جدوى اقتصادية وفنية طبقاً للتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ ومراعاة تعليم وزارة التخطيط المرقم ١٢٢/١/٢٢ في ٢٢/١٠/٢٠٠٨ والخاص باسناد دراسات الجدوى لمشاريع التنمية ومراجعة ماورد في الفقرة (رابعاً) من المادة اعلاه مع التأكيد على الجانب البيئي لهذه المشاريع وبحسبما ورد في توجيه مجلس الوزراء ومراعاة ماورد في الفقرة رابعاً اعلاه .

ثامناً : استمرار الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بتنفيذ المشاريع المستمرة والمعتمدة ضمن موازنتها وعدم تحويلها الى المحافظات في حالة فك ارتباط التشكيلات التابعة لها والحاقة بالمحافظات المعنية لتطبيق قانون المحافظات رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل والتعديلات التي تتعلق به وعلى ان يتم انجاز المشروع بصورة كاملة من قبلها وعلى الجهات المنكورة تزويد وزارة المالية والتخطيط بجدول تفصيلي متضمنه مقدار المبالغ المتبقية من المشاريع المستمرة ونسب تنفيذها مع مراعاة ماورد في الفقرة (٢/أولاً) اعلاه .

نinthاً : قيام الوزارات والمحافظات بالتنسيق السريع عند اختيار المشاريع تحقيقاً للتكميل المطلوب في انجاز الاعمال خدمة للصالح العام .

عاشراً : عدم التصرف باتجاه تضييم جهاز الدولة بما يزيد من حجم الانفاق على الرواتب خارج الحدود المسموح بها اقتصادياً والتوقف عن الصرف خارج تخصيصات الموازنة مثل المكافآت واصدارها الاعياد والاعمال الاضافية والمنافع الاجتماعية .

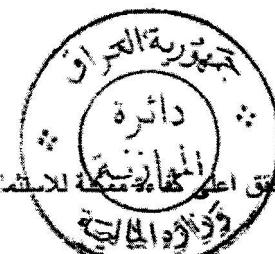
حادي عشر : لغرض توفير التخصيصات المعدة لانفاق يقتضي توفير الموارد المالية اللازمة الكافية لسد الجزء المهم من تلك التخصيصات الامر الذي يتضمن تظافر الجهود لتعزيز قدرات الاجهزة المسؤولة عن متابعة وحيادية الإيرادات المترسبة باعتبارها مصادر التمويل التي تعكس أهمية النشاط الاقتصادي وانسيابية اعمال الدوائر والمؤسسات في رفد الموازنة بالموارد المالية وعودتها الى الروضع الطبيعي .

(٣)



No.:

Date: ٢٠٢٠/١/١



النحو عشر : اجراء عملية المطابلة عد القراص توزيع تخصيصات المشاريع المستمرة بما يحقق اعلى المعايير من حيث الاستقرار من حيث المدخلات والمخرجات .

ثلاثة عشر : تغليه الاستشارات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية (الاتفاق الرأسالي) حسب التعليمات الواردة بها وترسل الى وزارة التخطيط مباشرة .

اربعة عشر : عدم تضمين مقتراحات تخصيصات المشاريع الاستثمارية اية نفقات جارية او بالعكس .

خمسة عشر : العمل على تشطيط القطاع الخاص ومنحه التسهيلات الازمة لخدمته وشميه ليكون قادراً لدفع عجلة التعميم وتحقيق التنمية .

ستة عشر : تقوم الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بإدراج كافة المشاريع المنفذة من قبلها ضمن الموازنَة الاتحادية بعض النظر عن طريقة التمويل .

سبعة عشر : عد تقديم مقتراحات تغيرات موازنَة عام ٢٠٢٠ يتضمن وضع التقديرات على المستوى الاجمالي للوزارة متضمناً كافة احتياجات الدوائر المركزية المرتبطة بها بما فيها مبالغ العقود والالتزامات التي ستتم المناقشة على اساسها مع ضرورة تزويدها تغيرات مستقلة ومفصلة لكل (مديرية عامَة) او (دائرة مستوى قسم) مشفوعة بمبررات وافية معززة للطلب لغرض تسهيل مهمة الوصول الى تغيرات وافية اخذت بنظر الاعتبار ان يتم توزيع تغيرات النفقات الجاريَّة والاستثمارية على المحافظات وفقاً لما جاء بالدستور بموجب استثارة خاصة تبين حصة كل محافظة من هذه الموازنَة وتزويده وزارة التخطيط بالمشاريع الاستثمارية المطلوبة لكل تشكيل .

٣- ترقى بطبيه استشارات اعداد تغيرات الموازنَة المقترنة بجدارول (النفقات ، الامدادات ، الملاكات ، وغيرها) الامر الذي يتطلب منه الآتي :-

أ. تشكيل لجنة عليا في مركز الوزارة او الدوائر غير المرتبطة بوزارة برئاسة وكيل الوزارة او رئيس الدائرة باشراف الوزير المختص تتولى دراسة ومناقشة تغيرات الموازنَة المقترنة التي تهدأ الدوائر والتشكيلات التابعة للوزارة وفق ضوابط واسع اعداد تغيرات الموازنَة الاتحادية واعداد موازنَة على مستوى كل دائرة (قسم) اضافة الى موازنَة اجمالية على مستوى الوزارة (باب) وتكون مسؤولة عن مناقشة تغيرات موازنَة عام ٢٠٢٠ مع وزارة المالية على ان يتم توزيع التخصيصات المقترنة على المحافظات حسب حصة كل منها وفقاً لعدد سكان كل محافظة وجدارول مستقلة .



No.:

Date: ٢٠١٩ / ٦ / ٢٠



- ب. تشكيل لجنة على مستوى كل دائرة (الدائرة الواحدة) ضمن الوزارة او الدائرة غير المرتبطة بوزارة المالية رئيس الدائرة وعضوية مدير القسم المالي (الحسابات) ومدير الرقابة الداخلية (التدقيق) ومدير الاقرارات وكافة العاملين في الادارة المختصة او الفنية لتولى اعداد تقديرات الموازنة على مستوى الدائرة وعلى ان يقوم قسم الرقابة الداخلية في الدائرة المختصة بتفحص الموارد المالية لضمان سلامتها .
- ج. ان الحقول التي تضمنها الاستماراة تشير الى ان تقديرات موازنة سنة ٢٠٢٠ حقل رقم (١) يمثل المصاروف الفعلي لسنة ٢٠١٨ كما يشير الحقل (٢) و(٣) الى التخصيصات المصدقه والمنفذة لتقديرات موازنة سنة ٢٠١٩ وبذلك يكون الحقل رقم (٤) يمثل المصاروف الفعلي كما هو في ٢٠١٩/٦/٢٠ ويمثل حقل رقم (٥) التقدير المفترحة من قبل الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة لسنة ٢٠٢٠ .
- د. لغرض تطوير وسائل اعداد تقديرات الموازنة الاتحادية السنوية تتخذ الاجراءات اللازمة والمطلوبة لتنظيم عملية الاعداد من خلال تزويد وزارة المالية / دائرة الموازنة بما على :-
- اشارات اعداد تقديرات الموازنة المرسلة بشقيها النفقات والابادات اضافة الى الجداول الاحصائية الاخرى على مستوى اجمالي الموازنة .
 - اشارات حركة الملك ب شأن نقل الخدمات بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومن التشكيلات التابعة لكم بعد ملئها وطبعها من قبلكم والموضحة فيها كلب الرواتب والمخصصات المتعلقة بنقل الخدمات للفترة من ٢٠١٩/١/١ لغاية ٢٠١٩/٦/٢٠ .
 - اشارات نقل خدمات متنبئ شركات وزارة الصناعة والمعادن الى الوزارات والتشكيلات التابعة لها بعد ملئها وطبعها من فلك المتضمنه فيها اسم الوزارة والدائرة التابعة لها والاسم الثالثي ومقدار الرواتب والمخصصات للفترة من ٢٠١٩/١/١ لغاية ٢٠١٩/٦/٢١ .
 - اشارات استحداث الدرجات للمفصول السياسي لكل تشكيل تابع لكم للفترة من ٢٠١٩/١/١ ولغاية ٢٠١٩/٦/٢١ .
 - يكون اخر موعد لارسال اشارات تقديرات الموازنة في موعد اقصى ٢٠١٩/٧/٢٠ وتحتمل الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة مسؤلية تأخير ارسال الاستمارات في الموعد المحدد لغرض تمكنا من البدء بمناقشة تقديرات الموازنة لعام ٢٠٢٠ في ٢٠١٩/٧/٢٠ ورفع مشروع قانون الموازنة الى مجلس الوزراء في ١٥/ايلول/٢٠١٩ الموعد المحدد بقانون الادارة المالية رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٤ وان هذه الوزارة سوف لن تحمل مسؤولية التأخير في انجاز المشروع مدار البحث .

Republic of Iraq
Ministry of Finance



جمهوريّة العراق
وزارَة المُاليَّة

الدَّافِرَة / اعْدَادِ المَوَازِنَةِ الْجَارِيَّةِ / ٢٠١٩

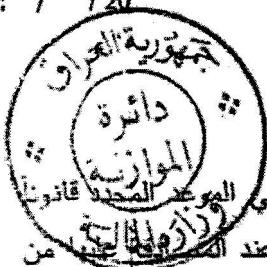
العَدُد

التَّارِيخ: ٢٠١٩/١١/٢٧

No.:

Date: / ٢٠١٩

٦٦٨٦



راجين الاطلاع املين التعاون بهدف اعداد مشروع قانون الميزانية الاتحادية في الموعد المحدد قانوناً
وعلى ان يتم تزويدكم بالاسرار والمبادئ العامة لستراتيجية الميزانية الاتحادية عند ~~الإذاعة والتلفزيون~~ من
قبل الا مائة العامة لمجلس الوزراء لاحقاً.

مع التقدير

فؤاد حسين

نائب رئيس الوزراء للشؤون

الاقتصادية / وزير المالية

٢٠١٩/١١/

(٣)